جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

الشركات دولية النشاط وآثارها في تطوير الاستثمارالأجنبي المباشر في مصر والدول النامية

رسالة لنيل درجة الدكتوراة فى القانون

مقدم من الباحث
أحمد رجب عبد الخالق قرشم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الإستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبى رئيساً ومشرفاً
أستاذ القانون التجارى والبحرى -كلية الحقوق -جامعة القاهرة
ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة (سابقاً)

الإستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد عضواً
أستاذ القانون التجارى والبحرى -كلية الحقوق- جامعة بنى سويف عميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف (سابقاً)

الإستاذ الدكتور/ جمال محمود عبد العزيز عضواً
أستاذ القانون التجارى والبحرى -كلية الحقوق -جامعة القاهرة
مدير مركز المعاملات القانونية للتجارة الداخلية والدولية بكلية الحقوق جامعة القاهرة

٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

سورة الضحى: الآية [٥]

إهـداء

إلى وطني الغالي والحبيب مصر...حفظه الله تعالى أرضاً وشعباً .

إلى والدى الحبيبين، اعترافا منى بجميلهما نحوى وفضلهما على في تربيتي، إلى من قال الله سبحانه وتعالى فيهما﴿ وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيراً﴾ .

﴿ رب إرحمهما كما ربيانى صغيراً، وإغفر لهما وأحفظهما لى ﴾.

إلى أخي الحبيب وابنتاه الحبيبتين اللتين اعتبرهما نور حياتنا .

إلى أصدقائى ورفقاء دربي .....

إلى كل من علمنى حرفاً.....

إلى كل هؤلاء....أهدى رسالتى وباكورة جهدي المتواضع،وفاءً لهم وعرفاناً بجميلهم، وأسأل الله تعالى أن يعفو عنا ويلهمنا الرشد والصواب.

الباحث

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل وأشكر فضله ونعمتة على وتوفيقه لى، فى إتمام هذا العمل المتواضع والذى وإن كنت لا أدعى أننى قد وصلت فيه إلى الحد المرضى، فإن فضل الله قد تجلى فى أن جعل الحكم علية بيد علماء أجلاء من أفضل علماء القانون.

وإعترافاً بفضل أساتذتى علي وإعترافى بجميلهم على، فإنى أتقدم بأسمى معانى الشكر والتقدير والعرفان إلى معلمتى وأستاذتى العالمة الجليلة **الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبى** أستاذ القانون التجارى والبحرى، وكيل كلية الحقوق-جامعة القاهرة (سابقاً) والتى آثرتنى بفضلها وسعة علمها وتفضلها على بقبول الإشراف على هذة الرسالة، ولقد أتاحت لى بخلقها النبيل أن أرتوى من بحر علمها الواسع، وكان لنصائحها وتوجيهاتها أكبر الأثر فى إخراج هذة الرسالة، فكانت لى خير عون وسند، أطال الله تعالى فى عمرها ومتعها بموفور الصحة والعافية . كما يشرفنى أن أتقدم بأسمى معايير التقدير والعرفان إلى أستاذنا الفاضل والعالم الجليل **الإستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد** أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق-جامعة بنى سويف،وعميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف(سابقاً)، والذى شرفنى بالموافقة على الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، نفعنا الله بعلمه وفكرة وجزاة الله عنى بخير الجزاء، ومتعة بموفور الصحة والعافية .

كما يطيب لى أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى والعرفان بالجميل لإستاذنا الفاضل والعالم الجليل **الإستاذ الدكتور/ جمال محمود عبد العزيز** أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق- جامعة القاهرة، ومدير مركز المعاملات القانونية للتجارة الداخلية والدولية، والذى حبانى بعطفة ونبل أخلاقة وأتاح لنا فرصة النهل من علمه الواسع، كما كان لفضل توجيهاته ونصائحه الغالية عظيم الأثرفى إخراج تلك الرسالة بالصورة التى نراها اليوم، فجزاة الله عنى خير الجزاء، ومتعة الله بموفور الصحة والعافية .

وكل الشكر والتقدير إلى كل من علمنى حرفاً فى دنياى فأرجو أن يحوز عملى رضاً وقبولاً من هذة الكوكبة الكريمة من أساتذتى الأجلاء، وأسأل الله سبحانة وتعالى التوفيق والسداد، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الباحث

مقدمة

توجد منافسة كبرى بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تطـوير منظوماتها الاقتصادية، لحل مشكلاتها الاقتصادية، والعمل على بذل كل الجهود الممكنـة سواء السياسية، أو القانونية أو الاجتماعية، من أجل إزالة العقبات التي تعوق في جـذب الاستثمارات.

ولقد تعددت العلاقات وتنوعت المعاملات التجارية بين الدول، وظهر مـا يعـرف بالاستثمارات كتعريف لتلك العلاقات والمعاملات، وأصبح هناك تنافس على استقطاب هذه الاستثمارات، لتحسين ميزان المدفوعات، وسد عجز مدخرات تلك الـدول، ولا تـستطيع الدول الاعتماد على نفسها لتحقيق تقدمها، خاصة على المستوى الاقتـصادي وأدى هـذا إلى ظهور ما يسمى بالشركات دولية النشاط .

حيث إن الشركات دولية النشاط تُعد من أهم الظواهر القانونية والاقتصادية بل و أيضاً السياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تشكل الشركات دولية النشاط ظاهرة كونية جديدة تتعدى المفاهيم القانونية التقليدية، فالشركات دولية النشاط لها كيان يتعدى الحدود الإقليمية للدول التي تعمل فيها.

وقد انتشرت هذه الشركات دولية النشاط على مستوى العالم لتحدث نوعـاً مـن الاحتكارات في قطاعات اقتصادية متعددة، حيث إن كثيراً من تشريعات الدول ليست بهـا قواعد قانونية، تحكم هذا النوع من الشركات، الأمر الذي أدى إلى استغلال تلك الشركات دولية النشاط إلى تحقيق مصالحها؛ نتيجة التباين بين هذه التشريعات لتحقيق مصالحها، وغير مهتمة بما يسببه نشاط تلك الشركات دولية النشاط من آثار سلبية داخل مجتمعات تلك الدول.

ويرجع ظهور تلك النوعية من الشركات إلى منظومة الإندماج بين شـركتين أو أكثر لدولتين مختلفتين، أو أكثر، مما أدى إلى تكوين وحدات اقتصادية عملاقة، وبـدوره ساعد على التطور التكنولوجي والتقني في دول العالم المتقدم.

وتختلف أوجه النظر في تقييم تلك الشركات دولية النشاط، فبينما يرى البعض أن هذه الشركات تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الدولي مما يعود بالنفع على تلك الدول، بينما يرى آخرون أن تلك الشركات دوليـة النـشاط مـا هـي إلا أداة لاستغلال ثروات دول العالم النامي ونهبها والتأثير على سيادة تلك الدول النامية بما يخدم مصالح الدول الكبرى المتقدمة[1]، ومع هذا التباين بين الرأيين يجـب الاعتـراف بـأن

---

(١) د/ صلاح سالم زرنوقة، الشركات الدولية والتنمية (الجوانب السياسية)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، العدد٢١-القاهرة سنة ٢٠٠٢م، صفحة ٧.

الشركات دولية النشاط أصبحت ظاهرة دولية، لها تأثير فعال في الاقتصاد الدولي، وهذه الشركات دولية النشاط يوجد لها أسماء عديدة، حيث يطلق عليها البعض الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرة الجنسية، أو الشركات المتعددة القوميات.

وهذه النوعية من الكيانات الاقتصادية العملاقة تتخطى عند ممارستها لأنشطتها النطاق الإقليمي الدولي، وتتسم هياكل تلك الكيانات بدرجة عالية من التنظيم، حيث أغلب ما تدار هذه الشركات من دول الموطن الأصلي بالأسلوب المركزي، الذي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة الأم.

وهذه الشركات دولية النشاط تتكون من شركة أم تتمركز في دولة ما وتسمى بدولة المركز الرئيسي ويوجد لها فروع وشركات وليدة تابعة لهذه الشركة الأم في دول أخرى تسمى بالدول المضيفة.

وهدف هذه الشركات دولية النشاط هو الحصول على أكبر قدر من الإعفاءات الجمركية، والامتيازات والأرباح، وهذه الشركات لا يوجد لها أي ولاء لأي دولة رغم أنتمائها لدول العالم الكبرى المتقدمة، والتي يوجد بها المركز الرئيسي للشركة الأم ولهذه الشركات دولية النشاط دور إقتصادى يؤدي إلى التأثير في مراكز صنع القرار السياسي في الدول التي تمارس النشاط الاقتصادي بداخلها وخاصة الدول النامية منها[1]. ويرجع ذلك إلى حجم الأرباح السنوية التي تحققها تلك الشركات، قد يفوق حجم الناتج القومي لكثير من الدول.

وأصبح للتعامل مع هذه الشركات ضرورة ملحة، نظراً للدور الذي تلعبه في تنمية دول العالم الثالث والدول النامية، وما يتجاوز ذلك الدور في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم النامي.

وقد ظهرت هذه الشركات في منتصف القرن التاسع عشر، وزاد انتشارها حديثاً نتيجة لانتشار العولمة، وقد تزايد دور الشركات دولية النشاط، نظراً لتأثيرها على اقتصاديات الدول المختلفة المتقدمة والنامية، ولقد أدى التطور الصناعي في النصف الأول من القرن العشرين إلى إحداث نمو في دور الشركات دولية النشاط وقوتها، ولم يقتصر نشاط هذه الشركات الكبرى على البلد الأصلي، ولكنها امتدت لتمارس في دول متعددة في وقت واحد.

وتسيطر على هذه الشركات جنسيات كثيرة، ويتولى إداراتها أشخاص من جنسيات متعددة كما أنها تمارس أنشطتها فى بلاد متعددة، وبالرغم من أن استراتيجية تلك الشركات تكون قراراتها فى مركزها الرئيسى فإن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية

---

(١) انظر: د/ مختار عبد الحكيم طلبة، تحديد الربح الضريبي في الشركات دولية النشاط، سنة ١٩٩٧، رسالة دكتوراة-جامعة القاهرة، صفحة (٦).

والاقليمية لهذة الدول، التى يوجد بها ذلك المركز الرئيسى، والذى يسمى بالدولة الأم، وتنتشر نشاطها فى دول كثيرة أخرى تسمى بالدول المضيفة ،ويتضح أن هذة الشركات تعتمد فى أنشطتها على سوق متعدد الدول،وأن قراراتها تتسم بالصيغة الدولية، حيث إنها تتمتع بحرية كبيرة فى تحريك الموارد وعناصر الأنتاج ونقلها فضلا عن المزايا التكنولوجية، والتى تتمتع بها، وتتمايز بها عن الدول التى تباشر فيها نشاطاتها والتى تعد احد الأسباب التى من اجلها قامت الدول باستضافة هذا النوع من الكيانات الأقتصادية العملاقة، وهى تعد من الأسباب الرئيسية فى ظهور العولمة .

وتتعدد نشاطات تلك الشركات دولية النشاط ويرجع السبب الرئيسى فى تنويع نشاط تلك الشركات هو تعويض الخسائر المحتملة فى نشاط معين بأرباح قد تتحقق من أنشطة أخرى وهذة النوعية من الشركات يكون رأسمالها كبير الحجم لدرجة أن حجم رأسمالها قد يكون أكبر من الناتج القومى لعدد من الدول مجتمعة .

وتتميز هذه النوعية من الشركات بمجموعة من المزايا الأحتكارية؛ حيث إنها تحتكر التكنولوجيا الحديثة، والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة مما يتيح للشركات الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية، ومن ثَمّ تعظيم أرباحها وإيراداتها وتتحدد تلك المزايا الاحتكارية فى أربعة مجالات، هى: التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا والتسويق ،وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركات دولية النشاط، تمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية، نظرا لوجود عنصر الثقة فى سلامة وقوة مركزها المالى،وتتمثل المزايا الإدارية فى وجود الهيكل التنظيمى الذى يكون على أعلى درجة من الكفاءة، ويؤدى الى سهولة الاتصالات ومن ثَمّ الى حسن اتخاذ القرارات بالإضافة إلى وجود إدارة تدريب على أعلى درجة من الكفاءة ،كما أن هذه الشركات تحصل على مزايا تقنية من خلال التطور التكنولوجى للاستجابة لمتطلبات السوق، وكذلك حتى تضع حدوداً لدخول أى منافسيين جدد،ولذلك تحرص هذه الشركات دولية النشاط على التجديد والابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتطويرها، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة .

وتتميز كذلك بالمزايا التسويقية من خلال شبكات توزيع وتسويق عالية الجودة،وتوفير المنتجات عالية الجودة ، واستخدام الأساليب الحديثة للترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان الطلب المتزايد على منتجاتها.

ويُعد التخطيط الاستراتيجى أداة لإدارة الشركات دولية النشاط مما يؤدى إلى تحقيق رغبات تلك الشركات فى المستقبل .

وتلعب هذه الشركات دورا كبيرا فى تسريع الثورة التكنولوجية،حيث إنة بفضلها زادت الاكتشافات التكنولوجية الحديثة، والتى كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير التى قامت بها هذة الشركات ،وبسبب هذة القدرات التكنولوجية العالية الامكانات فهذه الشركات تستحوذ على نسبة عالية من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية ،ويؤدى ازدياد حجم التبادل التجارى بين هذه الشركات دولية النشاط إلى التأثير على توجهات الاستثمار العالمى.

وتلعب تلك الشركات دوراً رئيسا متمثلاً فى مساعدة كثير من دول العالم النامية من إتاحة الفرص لاختراق السوق العالمية، ومثال ذلك: هى تجربة النمور الاسيوية فى جنوب شرق آسيا، ولذلك فعلى البلدان النامية أن تجذب تلك الشركات دولية النشاط حتى تستطيع تلك الدول أن تخرج من بوتقة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة التصديرية .

والدول العربية لم تستفد كثيراً من هذه الشركات فى تنمية وتطوير قدراتها التكنولوجية وكل ماقامت بة هو إستيراد التكنولوجيا الجاهزة، وذلك للتصنيع من أجل التصدير و قد قامت هذه الشركات دولية النشاط بدور رئيسى فى تعميق مفهوم العالمية من خلال الدفع فى توحيد التنافس فى أسواق السلع والخدمات والإتصالات والمواصلات.

ومن العوامل التى أدت إلى انتشار الشركات دولية النشاط هى رغبة الدول، وخاصة النامية منها فى تشجيع الإستثمارات من خلال تلك الشركات لإفتقارها لرأس المال اللازم لبرامج التنمية، والإحتياج للخبرات الفنية والتقنية والإدارية[1].

وتتميز الشركات دولية النشاط بالتكامل الإقتصادى، فهى تقوم بإستغلال الموارد المتاحة بهذه الدول وتقوم بتوزيع منتجاتها فى أسواق دول أخرى، مما يؤدى إلى تعظيم تنشيط حركة التجارة بين الدول التى توجد بها فروع للشركات دولية النشاط ومن ثَمّ يرتفع المستوى الإقتصادى لهذه الدول المضيفة لفروع تلك الشركات مما يؤدى إلى القضاء على البطالة من خلال خلق أماكن للتوظيف المباش، أو بخلق وظائف مرتبطة بخدمة هذا النوع من الشركات كالجمارك مثلا.

والشركات دولية النشاط ليس لها أية قواعد قانونية تحكمها بصورة كاملة فى معظم التشريعات حول العالم، ومن هنا فإن هذة الشركات تستفيد من ذلك الاختلاف فى

---

(1) Honri batiffol et paul lagarde,droit international prive/t.i, op. cit., p, 229 et s.

تشريعات الدول من أجل تحقيق مصالحها حتى لو أدى تحقيق تلك المصالح إلى حدوث آثار سلبية داخل مجتمعات الدول التى تستضيف تلك الشركات وفروعها.

وهذة الشركات ماهى إلا اندماج بين شركتين، ينتميان لدولتين، أو أكثر، أو بين مشروعات اقتصادية كبرى مما أدى إلى تكوين تلك الكيانات الاقتصادية العملاقة ،حتى أصبحت هذه الشركات هى إحدى ركائز التجارة الدولية بحيث أصبح المجتمع الدولى لا يستطيع أن يعيش دون التعاطى مع هذه الكيانات .

وتتسم المنظومة الإدارية لتلك الشركات بدرجة عالية من الإحكام الشديد،وحيث الهيكل التنظيمى لهذه الشركات يتألف من الشركة الأم فى دولة ما تسمى دولة المركز الرئيسى،وكذلك فروع أو شركات وليدة أو تابعة لهذة الشركة الأم فى دول أخرى تسمى بالدول المضيفة،وغالبية هذة الشركات دولية النشاط نشأت فى الأساس داخل دول العالم المتقدم، والتى يوجد بها المركز الرئيسى للشركة الأم، وتقوم تلك الدول المتقدمة من خلال تلك الشركات النفاذ إلى حكومات الدول المضيفة حتى يكون لها تأثير فى مراكز صنع القرار السياسى فى الدول التى تمارس أنشطتها بداخلها، فأصبحت تلك الشركات دولية النشاط تتعدى نطاق اهدافها من مجرد تحقيق أرباح اقتصادية عالية إلى تحقيق أهداف سياسية .

ونظرا لضخامة أحجام هذه الشركات فهى تلعب دورا هاما فى تنمية دول العالم النامى، فالتعامل مع هذه الشركات أمر ضرورى لاغنى عنه، وقد يتجاوز دورها من المجالات الاقتصادية إلى جوانب الحياة السياسية والأجتماعية.

-أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة:

إن تنامي ظاهرة الشركات دولية النشاط في التجارة الدولية، وتأثيرها على مراكز صنع القرار السياسي، سواء أكان ذلك في موطنها الأصلي، أو في الدول المضيفة التي تستوعب الفروع أو الشركات الوليدة، أو التابعة للشركة الأم، ودفعنى هذا إلى البحث في ذلك الموضوع، وكذلك لإيجاد فهم للتنظيم القانوني للشركات دولية النشاط وأثرها في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والدول النامية، كل ذلك دعانا إلى تسليط الضوء على تلك الظاهرة الدولية، والتي تسمى الشركات دولية النشاط في ظل عدم وضوح التنظيم القانوني لتلك الشركات في العديد من تشريعات دول العالم النامي، وتوضح التباين بين مصالح الدول المصدرة والمكونة لهذا النوع من الشركات وبين الدول المستضيفة لتلك الشركات، حيث أن الدول المصدرة تسعى إلى إيجاد إطار قانوين للعمل على تطوير تلك الشركات، بينما الدول المستضيفة والمستوردة لتلك الشركات تعمل

على إيجاد نوع من الرقابة على أنشطة هذه الشركات حتى تحقق أكبر استفادة منها مع تقليل تأثيراتها الأخرى عليها اجتماعيا وسياسيا.

كما أنه لا توجد دراسات قانونية كافية للتنظيم القانوني للشركات دولية النشاط وأثرها على تطوير الاستثمار الأجنبي، وكذلك تنوع القوانين التي تحاول معالجة ذلك النوع من الشركات؛ كالقانون التجاري، والقوانين المنظمة لعمل الشركات، وقوانين الاستثمار.

وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نعالج بقدر الإمكان بعض الجوانب القانونية الخاصة بهذه الشركات دولية النشاط، حيث أصبح هذا النوع من الشركات واقعا دولياً هاماً يجب أن نتعامل مع معطياته، وقد عالج كثير من الباحثين هذه النوعية من الشركات من النواحي الاقتصادية إلا أننا سوف نحاول معالجتها من النواحي القانونية في بعض جوانب هذا النوع من الشركات، ونتمنى أن يكمل باحثون آخرون هذا النوع من الشركات بما يساعد على تغطية جميع جوانبه مستقبلا؛ لما لهذه النوعية من أهمية خاصة للدول النامية والتي تُعد مصر أحد دولها، وعليه فقد حاولنا التركيز على تأثير هذه الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والدول النامية ومحاولة وضع حلول لكثير من المشاكل التى تواجه هذه النوعيه من الشركات.

خطة البحث:

وعلى ضوء ما تقدم فقد قسمت هذا البحث إلى فصل تمهيدي يتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي، وبابين نتناول في الباب الأول: التنظيم القانوني للشركات دولية النشاط، ونتناول فى الباب الثاني التنظيم الدولى للشركات دولية النشاط وأثرها فى تطوير الاستثمار المباشر في مصر والدول النامية، وذلك كله على ما سيجئ وفقا للنحو التالي :

الفصل التمهيد: **مفهوم الاستثمار.**

المبحث الأول: تعريف الاستثمار.

المبحث الثاني: تعريف المستثمر الأجنبي.

الباب الأول : **التنظيم القانوني للشركات دولية النشاط**.

الفصل الأول: **مفهوم الشركات دولية النشاط**.

المبحث الأول : تعريف الشركات دولية النشاط.

المبحث الثاني: المعايير القانونية لتحديد جنسية الشركات دولية النشاط.

الفصل الثاني: **المكونات القانونية لتنظيم الشركات دولية النشاط**.

المبحث الأول: التنظيم القانونى لتكوين الشركات دولية النشاط.

المبحث الثاني: مسئولية الشركة الأم عن تنظيم الشركات الدولية النشاط الخاضعة لسيطرتها.

الباب الثاني:**التنظيم الدولى للشركات دولية النشاط وأثرها في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر والدول النامية**.

الفصل الأول: **ماهية التنظيم القانونى الدولى للشركات دولية النشاط** .

المبحث الأول: التنظيم القانونى الدولى لمنظومة العمل فى الشركات دولية النشاط.

المبحث الثاني: التنظيم القانونى للشركات دولية النشاط وفق قواعد المنظمات الدولية.

الفصل الثاني: **أثر الشركات دولية النشاط في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والدول النامية**.

المبحث الأول : أثر الشركات دولية النشاط في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر.

المبحث الثاني: أثر الشركات دولية النشاط في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

الفصل التمهيدي
مفهوم الاستثمار الأجنبي

تمهيد وتقسيم:

هو انتقال رؤوس الأموال من الخارج الى الدولة المضيفة، بغية تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية فى الدول المضيفة.

والأستثمار الأجنبى ماهو الا تثمين وتوظيف رؤوس الأموال والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والتكنولوجية فى بلد أجنبى خلال فترة معينة؛ بقصد الحصول على أرباح ،ويمثل الاستثمار الأجنبى المفتاح الأساسى للتنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة، وبخاصة الدول النامية التى يفتقر العديد منها إلى رأس المال، بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة أصلا من ضعف مستوى الناتج المحلى الإجمالى،ويُعد الاستثمار الأجنبى أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، وعنصراً أساسياً لتنمية الدول النامية المحتاجة له إذا ماتلاءم ومصالحها الأساسية لتحقيق تقدمها الأقتصادى وتحديثها العلمى والتقنى(١).

وأمام ذلك فإن لهذا الاستثمار أهداف اقتصادية وغير اقتصادية بخاصة فى ظل العولمة الإقتصادية التى جعلت من العالم سوقاً واحدة فى مختلف الأنشطة الأقتصادية، والدول النامية التى تعانى من ندرة رأس المال، والإفتقار للتقدم العلمى والتقنى.

ويلقى موضوع جذب الاستثمارات الأجنبية اليوم إهتماما كبيراً من قبل حكومات جميع دول العالم؛ متقدمة أو نامية أو أقل نمواً ،حتى أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية يمثل جانبا مهماً من السياسات الإقتصادية للدول، لما لها من فوائد هامة على اقتصاديات الدول المضيفة بما فيها الإسراع فى عمليات التنمية ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات.

وتساهم الاستثمارات الأجنبية من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبى المضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات، ومن خلال الإمكانات التى ستوفرها الشركات لدخول أسواق التصدير ،فى دعم ميزان المدفوعات والتقليل من احتمالات حدوث أزمات مالية، وعجز فى تسديد الديون الخارجية، وزيادة الدخل القومى، لكون

---

(١) د/ هشام صادق :الجنسية والموطن ومركز الأجانب، المجلد الثانى فى مركز الأجانب،١٩٧٧م، منشأة المعارف، الأسكندرية، ص ٣٥ .

الأستثمارات الأجنبية مصدراً هاماً للضرائب التى تحصل عليها الدولة من الشركات الأجنبية.

وتحتاج معظم الدول إلى الاستثمارات الأجنبية ،لكونها تستطيع ان تلعب دوراً اساسياً فى عملية تنمية الدول المضيفة لها، وزيادة معدلات نموها الاقتصادى؛ حيث تمكنها من استغلال مواردها الطبيعية ،كما تسهم فى تنمية بنيتها التحتية وتنمية وتطوير مختلف الصناعات ،من خلال ماتقدمه، من أصول متنوعة منها: رأس المال والتكنولوجيا، والقدرات والمهارات الإدارية، والوصول إلى الأسواق الأجنبية، ولذلك أضحى من الثابت أن من أهم الخصائص المميزة للسياسات الاقتصادية للدول فى العصر الحالى،ولاسيما النامية منها،هو تطلعها بشكل لافت للنظر إلى مساهمة رأس المال الأجنبى فى تمويل تنميتها الاقتصادية سواء أكان ذلك فى صورة استثمارات أجنبية عامة أو خاصة.

ويمتلك الأشخاص والشركات الدولية والأجنبية العديد من الأسباب للإستثمار فى الخارج؛ وذلك لغزو البضائع فى السوق المحلية، والبحث عن تكاليف أقل للعمالة وتجنب إرتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات التى يتم استيرادها بشكل نهائى فى الدول الأجنبية، وتنطوى عملية الاستثمار فى الخارج على خلق أعمال جديدة، ونقل رءوس الأموال، وهى غالباً ماتشير إلى الإستثمار الأجنبى(١).

ويتوقف تأثير الاستثمارات الاجنبية فى سير الاقتصاد على مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى باقى الإقتصاد ،وعلى درجة تأثير المشروعات التى تضمن استثمارات أجنبية مباشرة من المنافسين والموردين والموزعين المحليين، أو البنية الأساسية المحلية التى لها علاقة بالأستثمارات، وقد زاد المجال النسبى للاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية خلال السنوات الأخيرة ،وعلى هذا الأساس فهى لها تاثير شديد الأهمية فى تنمية الاقتصاد الوطنى فى أية بلد من البلدان النامية، ويجب النظر إلى الأستثمارات الأجنبية المباشرة التى تقوم بها الشركات الأجنبية فى هذه البلدان على أنها من أكبر مكونات الموارد المالية المتاحة للتنمية فى البلدان النامية ،وان فعالية الأستثمارات الأجنبية كقوة للتنمية تعتمد على عاملين وهما؛ تأثير الأستثمارات الأجنبية مقابل التنمية التى تعتمد على الموارد الداخلية للبلدان النامية، والجدوى السياسية والتجارية لدمج معايير الاستدامة فى عملية صنع القرارات المتعلقة بالأستثمارات الأجنبية.

---

(1) Principles of international business transaction, trade and economic relations, Ralph H.Folsom and Michael Wallace Gordon,THOMSON WEST,p553.

وقد أدى التطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور علاقات اقتصادية وسياسية وقانونية، أصبح لها أهميتها في عصرنا الحالي، وهي "الاستثمار" وتعدد مفاهيم الاستثمار، ولذلك سوف نتناول التعريف القانوني للاستثمار، وكذلك سنتطرق لتعريف المستثمر؛ وذلك لأنه يُعد العنصر البشري للاستثمار، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تعريف الاستثمار.

المبحث الثاني: تعريف المستثمر.